

ابراهيم الامين

الوقاحة القطرية

هو نفسه، الأمير السابق لقطر حمد بن خليفة آل ثاني، روى كيف أنه قصد وزير خارجيته حمد بن جاسم الولايات المتحدة الأميركية، ساعياً إلى الحصول على اعتراف كامل بحكمه من واشنطن. قال الرجل إن الأمر لا يحتاج إلى كثير شرح، حتى نفهم نحن العرب أن الغطاء الأميركي هو الوحيد الذي يكفل استمرار حكمك، فكيف إذا كانت السعودية تريد رأسك؟ رواية «الأمير الوالد»، كما يُطلق عليه اليوم بعد تركه منصبه لنجله تميم، لا تتوقف عند السعي إلى مباركة أميركية لانقلابه على والده. بل يستمر في الكلام، قائلاً إن موظفاً أميركياً رفيع المستوى زاره في مقر إقامته في أميركا، وقال له: الأمر بسيط، عليك التوجه من هنا إلى فندق آخر حيث يقيم شمعون بيريز. اجلس وتفاهم معه، وعندما تعود، أبلغك بموعدك في البيت الأبيض. مرّت سنوات طويلة على هذه الحادثة وحصلت تطورات كثيرة، لكن القاعدة النظرية لضمان حماية النظام القطري لا تزال هي نفسها. وعندما قررت السعودية والإمارات ومصر عزل قطر قبل مدة، سارعت الدوحة إلى العنوان المناسب: الولايات المتحدة وإسرائيل!

تمسكك الدوحة بسياسة إرضاء إسرائيل لاجل كسب حماية أميركا على حساب الفلسطينيين

التوتر القطري الناجم عن الحصار المفروض عليها من قبل دول خليجية وعربية، دفعها إلى القيام بخطوات سياسية كثيرة، من بينها العمل على تطوير العلاقات مع روسيا وإيران وتركيا، وإعادة الحرارة إلى هواتف توصلها بحكومات وقوى وشخصيات متنوعة في العالم العربي، مبيدة استعدادها لفتح صفحة جديدة مقابل الحصول على دعم هذه الجهات في مواجهتها الحصار. وفي هذا السياق أبدى القطريون الاستعداد للقيام بتغيير العديد من سياساتهم في المنطقة، بما في ذلك، وتحديداً، في ملفات سوريا والعراق واليمن، وأن يلعبوا دوراً سمّته الدبلوماسية القطرية «لحتواء الإخوان المسلمين».

عملياً ما الذي حصل؟ في الملف العراقي، اكتشف القطريون أنّ السعودية لا تترك مجالاً لأحد، وأن تورط الولايات المتحدة الأميركية في إرسال جنودها من جديد إلى هناك لا يوسع هامش المناورة أمام الدوحة. وجاءت قصة احتجاز أفراد من العائلة الحاكمة إلى جانب قطريين آخرين في العراق، والتسوية التي قضت بإطلاقهم، لتخفّف من دعم المجموعات الارهابية المقاتلة للدولة العراقية. لكن الأمر لم ينسحب على الدعم الاعلامي والسياسي المستمرين، بما في ذلك دعم أنصار النظام العراقي السابق، وبعض القيادات الاسلامية القريبة من تنظيم «القاعدة».

في سوريا، تعرضت المجموعات المدعومة من قطر لضربات كبيرة في الميدان. والمجموعات السياسية الخاضعة لسلطة قطر، تعرّضت بدورها لحصار نتيجة عدم فعاليتها، بينما تولّت السعودية سحب قسم منها باتجاهها. لكن قطر ظلت، وبإشراف تركي، تقدم الدعم المالي للمجموعات الارهابية، وخصوصاً في الشمال السوري،

الثلاثة التي سأمضيها في لبنان هي للتأكيد على متانة العلاقات اللبنانية السعودية.

هنا كرر رئيس الجمهورية ترحيبه بالمبادرة التي توجبه دعوة رسمية الى الحريري لزيارة السعودية، فقال العلولا، «فخامة الرئيس ستشاهدون جواً سعودياً جديداً، ستشاهدون جواً سعودياً جديداً» (كررها مرتين).

واختتم اللقاء بذكرات سعودية لرئيس الجمهورية ولبنانية للعلولا. وفي مقر الرئاسة الثالثة، كان لافتاً للانتباه أن الرئيس الحريري لم يستقبل الموفد الملكي كما يستقبل عادة كبار الضيوف، كذلك غاب بعض المستشارين الذين يشاركون في اجتماعات رئيس الحكومة، وأبرزهم مدير مكتبه نادر الحريري. وقال الحريري للصحافيين، بعد اجتماع استمر أربعين دقيقة، إن المحادثات مع نزار العلولا «كانت ممتازة»، مشيراً إلى أنه «تلقّى دعوة منه لزيارة الملكة، وسيلبّيها في أقرب وقت ممكن».

وقال في دردشة مع الصحافيين عقب اللقاء: «السعودية هدفها الأساسي أن يكون لبنان سيد نفسه، وهي حريصة على استقلال لبنان الكامل، وسنرى كيف سنتعاون معها في شأن المؤتمرات الدولية المقبلة».

يذكر أن الموفد السعودي لم يُدلِ بأي موقف بعد اللقاء.

ومن السراي، انتقل العلولا والوفد المرافق إلى «منزله» في معراب (على حدّ تعبير الموفد الملكي)، حيث استقبله رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، في حضور وزير الإعلام ملحم الرياشي والنائبة ستريدا جعجع، وقال جعجع للصحافيين إن «الاستقرار عامل أساسي، وهذا ما تعوّل عليه السعودية»، وأشار إلى أن دعوة الحريري الى السعودية «مبادرة جديدة». وأوضح أن السعوديين غير راضين عن العلاقات اللبنانية - السعودية القائمة حالياً، ويحاولون تحسينها من أجل إعادتها إلى سابق عهدها، وفي هذا السياق تأتي زيارة الموفد السعودي التي من ضمنها تم التطرق إلى ملف الانتخابات النيابية ليس أكثر.

ولا سيما منها «جبهة النصر»، والتي لا تزال حتى اليوم تملك نفوذاً كبيراً داخل قياداتها الدينية والميدانية، رغم أنّ الدوحة أبلغت الجميع أنها في صدد وقف الاتصالات مع هذا التنظيم، وأنها لن تشارك في أي وساطات جديدة، بما في ذلك «اعتذارها» عن المساهمة في الوساطات التي قامت على إثر الضربات التي وجهت إلى «جبهة النصر» على الحدود اللبنانية - السورية. علماً بأن قطر لم توقف دعمها الاعلامي والسياسي للمجموعات المسلحة السورية، وهي لا تزال تقود أوسع حملة بالتعاون مع الأميركيين والفرنسيين لمنع أي تواصل مع الحكومة السورية. في اليمن، تصرفت قطر على أنها «تحررت» من الورطة السعودية. لكن موقفها الفعلي لم يكن - وليس هو الآن - ضد العدوان وضد الجرائم اليومية بحق الشعب اليمني، وكل ما في الأمر أنّ الدوحة تريد منافسة الرياض وأبو ظبي على النفوذ في البلد المنكوب، ولديها جماعاتها هناك، ولا سيما المجموعات المتصلة بالإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) وبعض القيادات القومية العربية ومجموعات سلفية. وهي عندما ترفع الصوت - إعلامياً - لا تقدم على أي خطوة عملية في اتجاه وقف حمام الدم في اليمن. بل حتى عندما يتطرق الأمر إلى مفاوضات جانبية، تظهر قطر التزاماً كاملاً بالتوجهين الأميركي والبريطاني في ما خصّ المفاوضات مع «أنصار الله» حول مستقبل اليمن.

لكن كل ما سبق ليس إلا نذرة مقابل ما تقوم به في الملف الفلسطيني. وهنا بيت القصيد، حيث تعود الدوحة إلى «القاعدة الذهبية» التي تقول إن الحصول على دعم غربي في مواجهة ضغوط السعودية والإمارات ومصر، يتطلب رضی أميركياً صريحاً. ولهذا الرضى مداخل عدة، أبرزها رضی إسرائيل، وهذا ما يتضح أن قطر تقوم به، سواء من خلال برامج التعاون القائمة بواسطة موفدها إلى غزة السفير محمد العمادي، الذي يفاخر بعلاقاته الإسرائيلية وبلباليه الحمراء في تل أبيب ولقاءاته المفتوحة مع القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية، أو من خلال ممارسة أوسع عملية ابتزاز بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، لجهة المحاولات المستمرة لمقاومة برنامج الدعم للإعمار بالحصول من الجانب الفلسطيني على تنازلات تخصّ ملف الصراع مع إسرائيل. مع التذكير بأنّ قطر روّجت، ولا تزال، لفكرة تقول إن فشل مساعي التسوية السياسية يرافقه فشل في برنامج المقاومة. وهي فكرة تستهدف الدخول إلى العقل الجمعي للفلسطينيين وتثبيت أن الأكل والشرب أولوية لا تسبقها أيّ أولوية، بما في ذلك معركة الاستقلال.

ما يصل من غزة، وبقية فلسطين، عمّا تقوم به قطر، من خلال مندوبها، لا يبشّر بالخير، ويؤكد مرة جديدة أنّ كل ما تقوم به «فقاعة الغاز» لا يعدو كونه منافسة للإمارات والسعودية على كسب ودّ الولايات المتحدة وإسرائيل. والمشكلة هنا ليست مع قطر نفسها، بل مع من لا يزال من الفلسطينيين أو العرب يثق بأنها تقف فعلياً إلى جانب الحق العربي في التحرر من الاحتلال ومن التبعية للغرب الاستعماري... إنه زمن الوقاحة القطرية!

عليه أن يتصدى لحماية المجتمع، ووصون حقوقه، فهل كان عواضة سيّبادر إلى ذلك بنفسه؟ من يحلّ هذه المعضلة!

عموماً، السبهان غير معتاد هذه الأشياء التي تحصل ويفرأ عنها في القضاء اللبناني. غير معتاد لمواطن، في أسوأ الأحوال، يُمكنه أن يذهب إلى القضاء ويذعي عليه، فينتقل من محكمة إلى أخرى، وكلّ هذا في إطار القانون. هذه مشهديّة قاسية، بصرف النظر عن نتائجها القانونية، على السبهان وصحبه. لكنّ هذا يحدث... والقضيّة مستمرة.

تتحرك حياله (لبعض القانونيين رأي في هذا). يرد في القرار: «بالنسبة إلى الضرر الأول الذي يصيب المجتمع، فإنّ المرجع المناط به الدفاع عن مصالح هذا المجتمع ووصون كرامته وأمنه، هو الدولة اللبنانية، عبر أجهزتها المختصة، ولا سيما النيابة العامة التي يعود لها وحدها حق تحريك دعوى الحق العام بخصوص الجرائم التي تناول المجتمع». جيّد، إن لم تتحرّك هذه النيابة، ولم تتحرّك أي جهة مسؤولة في مختلف السلطات، فما العمل عندها؟ أساساً، لو كان تصدّى من يجب

لم تتوقف الهيئة الاتهامية عند اعتبار القضية جن «مصلحة الدولة العليا»

نتيجة مفادها أنّ «النيابة العامة» (الحامية للحق العام في لبنان) لم تتحرّك في أمر كان يفترض بها أن

إعلاميّة حرّضت على قتل الأمين العام لحزب الله). كذلك قبّلت شكواه ضد صحيفة عربيّة لأنّها «أساءت للعلم اللبناني». كيف كانت تُقبّل تلك الدعاوى، وكانت صفة المحامي الشخصية مقبولة، وإن كان الموضوع عاماً، بينما عندما وصلت المسألة إلى السبهان أصبح يُعتبر من «مصلحة الدولة العليا» ولاحقاً (بعد إسقاط هذه البدعة) عُدت أفعاله «لا تُسبّب الضرر الشخصي»؟ مسألة أخرى، هناك فقرة في قرار الهيئة الاتهامية، المطعون فيه، تُحيل على جدل يُمكن أن ينتهي إلى

فضلاً عن الشعور بأنّ هناك من يُهين من خلال إهانة دولته، كلّ هذا «ألا يُعدّ ضرراً مباشراً وشخصياً»؟ هذا ما يسأله عواضة في حديثه مع «الأخبار». هذا ما سيُضمن طلب النقض أمام محكمة التمييز. سيكون على المحكمة الأخيرة أن تجيب عن سؤال الضرر ذلك.

بالمناسبة، هناك أكثر من شكوى تقدّم بها المحامي بزّي، سابقاً، في قضايا عامة، لا تتعلق بضرره الشخصي، ومع ذلك قبّلت من قضاة التحقيق، بل صدرت فيها قرارات ظنيّة (مثل شكواه ضدّ